

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٦٩٦

الأربعاء، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٦، الساعة ١٠/٢٥.

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا	(مصر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فيتريكو
	السنغال	السيد ديالو
	الصين	السيد شين
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد أو كامورا

## جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية من بعثة مجلس الأمن إلى منطقة القرن الأفريقي (١٧ إلى ٢٢ أيار/ مايو ٢٠١٦)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1614644 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية من بعثة مجلس الأمن إلى منطقة القرن الأفريقي (١٧ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٦)

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيستمع مجلس الأمن خلال هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها رئيسا بعثة مجلس الأمن إلى منطقة القرن الأفريقي، وهما مصر والمملكة المتحدة.

أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة ليدي بيان بشأن بعثة المجلس إلى الصومال.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

أشكر، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لأواقي زملائي بمعلومات عن زيارة المجلس إلى الصومال، والتي ستبعتها إحاطتكم الإعلامية بشأن زيارة المجلس إلى كينيا ومصر. وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم على مبادرتكم بتنظيم الزيارة إلى منطقة القرن الأفريقي، التي كانت زيارة مفيدة ومناسبة للغاية من حيث التوقيت. وأود أيضا أن أشكر زملائنا في الأمانة العامة على الدور الذي اضطلعوا به، فيما يخص تنظيم برامج قيمة للغاية، والممثلين الدائمين ونواب الممثلين الدائمين الذين شاركوا في الرحلة. ورسالي إلى أولئك الذين لم يشاركون: "لسوء الحظ، فاتتكم زيارة جيدة ومثمرة للغاية".

خلال زيارة المجلس للصومال، أتاحت له فرصة لكي يؤكد مجددا رقبته، بالتفصيل، على ما يحدث في البلد، ولكي يؤكد من جديد التزامه بمواصلة الرحلة مع الشعب

الصومالي وهو يخطو قدما نحو الاستقرار والازدهار. وجاءت الزيارة في وقت حاسم وفي سنة هامة بالنسبة للصومال. إننا الآن في منتصف الطريق بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠٢٠. وفي عام ٢٠١٢، حدد الشعب الصومالي رؤية الأربع سنوات بعنوان "رؤية عام ٢٠١٦" التي من المقرر أن تبلغ ذروتها في الانتخابات التي ستجرى في آب/أغسطس. وأخيرا، بحلول عام ٢٠٢٠، سيكون هناك صوت واحد للشخص الواحد في الانتخابات في الصومال، مما سيختتم هذه المرحلة الانتقالية. إن العملية الانتخابية جزء أساسي من المرحلة الانتقالية، وهي عملية أوليناها، نحن أعضاء المجلس، قدرا كبيرا من الاهتمام على مر السنين. ومع ذلك، عندما وصلنا إلى مقديشو، يوم الخميس، وجدنا تلك العملية أمام طريق مسدود. في وقت سابق من هذا العام، توصل الرئيس والرؤساء الإقليميون الذين اجتمعنا معهم إلى اتفاق بشأن النموذج الانتخابي؛ ولكن لم يتمكن البرلمان من إقراره، مما أدى إلى تأخير في الأعمال التحضيرية للانتخابات المقررة في آب/أغسطس. ولذلك، اجتمعنا مع الرئيس حسن شيخ محمود، ورئيس الوزراء شارماركي، والزعماء الإقليميين في بونتلاندا، الإدارة الجنوبية الغربية وغالمودوغ، وأعربنا عن قلقنا إزاء هذا التأخير، وحثناهم على اعتماد النموذج الانتخابي على جناح السرعة.

قدم الرئيس تأكيدات مفادها أنه سيواصل العمل من أجل إقرار البرلمان للنموذج الانتخابي. وقال أيضا إنه إن لم يكن ذلك ممكنا، سيستخدم عندئذ صلاحياته الرئاسية، وهي من ضمن الحقوق المخولة إليه لممارستها بغية إقرار النموذج وسريان مفعوله. ويسرني جدا أن أقول إن المجلس بعد فترة وجيزة من مغادرته مقديشو في الساعات الأولى من صباح يوم الأحد، قام بالفعل الرئيس حسن شيخ محمود باتخاذ الخطوة اللازمة التي تمثلت في إصدار مرسوم رئاسي لضمان عدم وجود أي تمديد بموجب الدستور الصومالي للأوامر

الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي والشرطة الصومالية من أجل تهيئة الظروف التي تمكن الصومال من أن يصبح بلدا أكثر سلما واستقرارا، وعضوا عاديا في المجتمع الدولي.

إن التحديات التي تواجهها البعثة كبيرة، وستتاح لنا الفرصة قريبا، عندما نحدد ولايتها، لكي ننظر في تلك المسائل بمزيد من التفصيل. وهناك مسائل تتعلق برغبة البلدان المساهمة بقوات بمواصلة التزامها أو عدمه. وهناك أيضا مسائل تتعلق بالقيادة والتنسيق والمراقبة، وأعتقد أن من منا شارك في الرحلة قد عاد بحس أكثر وضوحا من حيث حجم تلك التحديات. وبالمثل، بالنسبة للجيش الوطني الصومالي، أدهشني جدا حجم العمل المتبقي الذي لا يزال يتعين عليه إنجازه. وكثير منا أنجز الكثير في هذا المجال على مر السنين، ولكن قدرا كبيرا جدا لا يزال يتعين إنجازه بغية تمكين الصوماليين من تشكيل مجموعة فعالة حقا من قوات الأمن. أعتقد أنه لا يوجد تنسيق واضح، سواء من الجانب الصومالي أو الجانب الدولي. وأعتقد أيضا أنه يتعين علينا القيام معا بعمل أفضل في تنسيق مختلف عروض المساعدة من حيث الهيكل الأمني من أجل زيادة أثر تلك المساعدة إلى حده الأقصى.

أود أيضا أن أقول كلمة عن السياق الأوسع. لقد تمكنا من التحدث إلى الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة التي تشارك في المنطقة وفي جوانب أخرى من تنمية الصومال. ونظرنا في الحالة الإنسانية وفي التنمية المستدامة. وقد تمكنا من الوقوف على العواقب الطويلة الأجل للتراجع في الصومال، وكذلك على بعض الأسباب الجذرية له. في رأيي، هذا جزء أساسي من عملنا بشأن كل مسألة من المسائل التي تواجهنا والمدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وكجزء من هذا العمل الأوسع، سررت كثيرا إذ تمكنا من لقاء ممثلي المجتمع المدني. ومن يبين المجموعات التي التقينا بها ثلة من النساء الصوماليات الناشطات في السياسة الصومالية، مما يؤكد بأن

التنفيذية والتشريعية. وأعتقد أن ذلك كان نتيجة جيدة للزيارة فيما يتعلق بتلك المسألة المحورية للعملية الانتخابية في الفترة التمهيديّة للانتخابات التي من المقرر أن تتم في آب/أغسطس. أعتقد أيضا، من دون الخوض في التفاصيل، بأن ذلك كان مثلا على ما تحدثه من أثر إيجابي أي زيارة يقوم بها المجلس، ومنع تدهور الأمور من خلال استخدام الدبلوماسية الوقائية، أو في هذه الحالة، كوسيلة لتشجيع البلد على القيام بالشيء الصحيح، وفي الواقع الدفع قدما بالأمور في اتجاه إيجابي. ويسرني جدا أننا تمكنا من القيام بذلك. وهذا هو موجز لما ناقشه على المسار السياسي.

كذلك صرفنا وقتا طويلا على المسائل الأمنية. وعقدنا اجتماعا مجديا مع نائب رئيس الوزراء الصومالي الذي يتولى حاليا وضع هيكل الأمن الوطني في الصومال. وسيوفر ذلك، من بين أمور أخرى، الرقابة المدنية على قوات الأمن الصومالية. واجتمعنا أيضا بالمثل الخاص للاتحاد الأفريقي للصومال وبرئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، السفير فرانسيسكو ماديرا، وغيرهما من كبار قادة البعثة وقيادة مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال. وقد عرضوا حجم التحديات المقبلة التي تواجههم. أظن أنه كان واضحا لجميع الجالسين على جانب طاولة المجلس بأن الأمن ما برح يمثل شاغلا كبيرا للغاية في الصومال. وهكذا، أردت أن اغتنم هذه اللحظة لكي أشيد بالرجال والنساء الذين يؤدون عملا رائعا في بعثة الاتحاد الأفريقي في ظل ظروف عصيبة، وذلك سعيا منهم إلى تحقيق الاستقرار والأمن في الصومال، وأشيد بالرجال والنساء العاملين في الجيش الوطني الصومالي والشرطة الصومالية الذين، بالمثل، يبذلون كل ما في وسعهم لمكافحة حركة الشباب وجعل بلدهم آمنا في المستقبل. وأعتقد أننا مدينون لهم بقدر كبير من العرفان والجميل. فقد ضحى البعض منهم بروحه في ذلك العمل. يتعين علينا مواصلة العمل مع بعثة

في إطار ما سبق، أتقدم بالشكر لوفد المملكة المتحدة ومندوبها الدائم، السفير ماثيو ماثيو رايكروفت على روح التنسيق والتعاون التي شهدتها عملية الإعداد لزيارة المجلس إلى الصومال.

كما أتقدم بالشكر للممثل الخاص للأمين العام في الصومال، السيد مايكل كيتنغ والسيدة ساهلي - وورك زيودي، مديرة مكتب الأمم المتحدة بنبروي والسيد الدكتور نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية لما قدموه من جهود في الإعداد للزيارة.

وأود التأكيد على أن زيارة المجلس إلى الصومال قد أبرزت أهمية ومحورية عملية اختيار توقيت زيارات المجلس إلى المناطق ذات الاهتمام، حيث وجهت زيارة المجلس إلى مقديشو رسالة قوية في الوقت المناسب إلى كافة الأطراف بشأن اهتمام المجلس بتعزيز ما تم تحقيقه من إنجازات منذ عام ٢٠١٢، وضرورة تكاتف كافة الأطراف الصومالية للعمل على تحقيق المصالحة والسلام وعدم استعداد المجلس للتسامح أو التعامل مع أي جهود ينتج عنها تعطيل العملية السياسية، وهو الأمر الذي اعترم تناوله بشكل أكثر تفصيلا في وقت لاحق.

لقد شملت زيارة المجلس إلى العاصمة الكينية نيروبي، لقاء هاماً مع فخامة الرئيس الكيني، أوهورو كينياتا، تم خلالها الاستماع إلى وجهة نظره حول التحديات التي تشهدها العملية السياسية في الصومال، والحاجة إلى تكوين جيش صومالي قادر على تحمل مسؤوليات الأمن والتحديات التي تواجهها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومطالب الدول المساهمة بقوات في البعثة بزيادة الدعم الموجه إليها. كما تضمن اللقاء تبادلاً صريحاً للآراء حول موضوع تمويل رواتب أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والانتقادات الموجهة إلى البعثة بشأن مدى التزام أفرادها بحقوق الإنسان، أو ضلوع بعض أفرادها في أنشطة غير قانونية. كما تناول

دور المرأة في الصومال يزداد قوة. وشددت تلك النساء على أهمية التزام حكومة الصومال الاتحادية بتخصيص ٣٠ في المائة من المقاعد للمرأة في مجلسي الشيوخ والنواب. لقد أعرب مجلس الأمن عن مؤازرته الشديدة لهذا الالتزام خلال زيارتنا، كما فعل في بيانات صحفية صدرت في وقت سابق من هذا العام. ولوحظ أيضاً انعدام التنوع في أعضاء مجلس الأمن فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين حيث لاحظت تلك النساء ذلك.

أخيراً، أود أن أشكر مايكل كيتنغ الذي يقوم بعمل ممتاز بصفته الممثل الخاص للأمين العام للصومال، وفريقه المتميز في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، الأمر الذي مكن المجلس من القيام بتلك الزيارة ومكنه أيضاً من الاستفادة من تلك الزيارة والدفع قدماً بهذه الخطة البالغة الأهمية. ويسرني القول أن المجلس أصدر بياناً صحفياً يوم الاثنين يرحب فيه بالتقدم المحرز على المسار السياسي. وأعرف أننا جميعاً نريد الاستمرار في متابعة التطورات في الصومال عن كثب ودعم الصومال طيلة هذه السنة الحرجة.

أشكر رئيس المجلس مرة أخرى على تنظيم الزيارة.

**الرئيس:** أود الآن الأدلاء بالبيان التالي بصفتي الوطنية. أود أن استهل كلمتي بالأعراب عن شكري وتقديري لثقتكم التي أوليتموها لوفد بلادي للتحضير لمهمة المجلس لزيارة الصومال وكينيا ومصر خلال الأسبوع الماضي. وهي الزيارة التي أتاحت للمجلس الفرصة لكي يحقق ثلاثة موضوعات هامة. أولها أن يدعم المجلس الجهود الوطنية المبذولة لإتمام العملية السياسية في الصومال، وثانيهما، ما أوضحته زيارة المجلس إلى كينيا بشأن الحاجة إلى المزيد من التنسيق والتعاون بين الجهود المبذولة على الصعيدين الدولي والوطني لمواجهة التحديات الخاصة باللاجئين الصوماليين. وثالثها، أن يدشن المجلس اجتماعاً تشاورياً لأول مرة مع أحد المنظمات الإقليمية، وهي جامعة الدول العربية.

المشترك الأول بين المجلس ومجلس جامعة الدول العربية. وقد تم تناول موضوعات عملية السلام في الشرق الأوسط واللاجئين والهجرة وتطورات الأوضاع في كل من الصومال وليبيا، حيث تم إجراء حوار صريح بين الجانبين حول تلك الموضوعات ولقد مثل اجتماع مجلس الأمن مع مجلس الجامعة العربية سابقة هامة يتعين البناء عليها للتوصل إلى آلية مستدامة وممنهجة للتنسيق والتشاور ما بين مجلس الأمن ومجلس الجامعة العربية كمنظمة إقليمية هامة تضطلع بدور فعال في مواجهة العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك بغية تنسيق المواقف وجعلها أكثر استجابة للتحديات التي تواجهها المنطقة العربية وعلى رأسها سبل حلحلة عملية السلام في الشرق الأوسط. ولقد أبرزت النقاشات توافق الآراء حول أهمية التنسيق بين مجلس الأمن والجامعة العربية حول العديد من القضايا مثل:

- دعم العملية السياسية في ليبيا وسبل توفير الدعم اللازم للمؤسسات الليبية لأداء مهامها وكسب ثقة المواطنين ومواجهة تنظيم داعش في ليبيا من خلال هيكل قيادي عسكري موحد وتداعيات استمرار التنافس بين الأطراف الليبية على فرص تحقيق السلام خاصة فيما بين المجلس الرئاسي ومجلس النواب.

- مسألة اللاجئين وما تمثله من تحديات على الدول العربية خاصة والعالم بصفة عامة والحاجة إلى العمل المشترك لإنهاء الصراعات وضمان حماية حقوق اللاجئين ومواجهة ظاهرة الإسلاموفوبيا وكراهية الأجانب.

- حلحلة المسار الفلسطيني - الإسرائيلي وضرورة تنسيق الجهود الدولية والعربية من أجل توفير المناخ المناسب للعودة إلى المفاوضات على أساس إقامة دولتين على حدود ١٩٦٧ ونبذ كافة الأطراف للعنف والتعامل مع الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني حيث تمت الإشادة بالجهود المبذولة من خلال المبادرة العربية والمبادرة الفرنسية لإحياء عملية السلام وجهود الرباعية الدولية في هذا الصدد.

اللقاء أحد أهم الموضوعات التي تهم المجتمع الدولي وسبل التعامل مع ظاهرة اللاجئين والتحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلدان المستقبلية لهم مثل كينيا، والحاجة إلى توفير قدر أكبر من الدعم الدولي لمعاونة الدول المستقبلية للاجئين على مواجهة التحديات التي سبقت الإشارة إليها. وحث أعضاء المجلس الرئيس الكيني على إعادة النظر في قرار حكومته بإغلاق معسكر داداب للاجئين، وأكدوا على تقديرهم للعبء الذي تتحمله كينيا في هذا الشأن، مشددين في ذات الوقت على ضرورة احترام الدول الأعضاء لالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بأوضاع اللاجئين. وشملت زيارة نيروبي لقاء كبار مسؤولي الوزارات الكينية المختلفة حيث تمت مناقشة الاحتياجات اللوجستية لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي من معدات ووسائل نقل وطائرات مروحية والحاجة إلى زيادة أعضاء البعثة وتعديل ولايتها وسد الفجوة التمويلية الناجمة عن انخفاض التمويل الموجه إلى البعثة، والتحديات الأمنية المتعلقة بوجود أعداد كبيرة من اللاجئين الصوماليين على الأراضي الكينية والتهديدات الموجهة إليهم بشأن مشاركتهم في أعمال إرهابية، والمباحثات الدائرة بين الجانب الكيني وإقليم جوبالاند الصومالي بشأن تخصيص منطقة لإعادة توطين اللاجئين الصوماليين. وقد اختتمت زيارة المجلس إلى نيروبي بلقاء هام تم خلاله تناول الجهود المبذولة من جانب الجهات والهيئات التابعة للأمم المتحدة لمواجهة الأزمة الإنسانية في الصومال وصعوبة النفاذ إلى كافة المناطق المحتاجة والتحديات المرتبطة بارتفاع معدلات تجنيد حركة شباب المجاهدين للأطفال. كما تم استعراض عدم توافر الظروف المواتية لإعادة توطين آلاف اللاجئين الصوماليين وعدم توافر معلومات واضحة بشأن وجود عناصر إرهابية داخل معسكر داداب.

لقد شرفت باصطحاب المجلس إلى القاهرة خلال تلك المهمة، حيث شهدت الزيارة انعقاد الاجتماع التشاوري

ووجود قدر من التوافق حول عدد من المبادئ الأساسية التي تسمح بانطلاق المفاوضات مثل إقامة دولتين على أساس حدود ١٩٦٧ وكذلك الأوضاع في ليبيا وأهمية العمل على بناء مؤسسات الدولة الليبية وكسب ثقة الشعب الليبي في قدرتها على تحقيق طموحه وأهمية العمل على تجنب التنافس بين الأطراف الليبية وكذلك ضرورة تنسيق الجهود لمكافحة تنظيم داعش من خلال مركز قيادي عسكري موحد.

أستأنف الآن مهامه كرئيس للمجلس.

باسم المجلس، أعرب عن التقدير لجميع أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة على الأسلوب الذي اتبعوه في الاضطلاع بمسؤولياتهم الهامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠|٤٥.

كما تم تناول التحديات التي تواجه مسيرة الصومال عن طريق المصالحة والسلم خاصة إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في شهر آب/أغسطس القادم وبسط سلطة الحكومة الاتحادية والعمل على تنسيق الجهود الدولية والإقليمية لتعزيز أداء الاقتصاد الصومالي والبناء على ما قامت به الدول العربية من إسقاط للديون عن الصومال.

واختتمت الزيارة بلقاء مع وزير الخارجية المصري، السيد سامح شكري، حيث تناول اللقاء تطورات الأوضاع في سورية والدعم الدولي لجهود المبعوث الخاص المعني بسورية، السيد دي ميستورا، وتطورات عملية السلام في الشرق الأوسط والاهتمام الدولي بدعم المبادرة الفرنسية والدور الذي يمكن أن تلعبه كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية وخاصة وزير خارجيتها في دفع الأطراف إلى مائدة المفاوضات مرة أخرى